



مقدمة

على مدار السنتين الماضيتين، واجهت الحكومات على مستوى العالم ممارسات ازدادت شراسة من جانب دوائر صناعة التبغ التي استغلت الثغرات ونقاط الضعف للتدخل في سياسات مكافحة التبغ. فقد نصحت أو استمالت أو عرقلت أو ببساطة حاصرت الحكومات لصرفها عن أداء جهودها الرامية إلى حماية الصحة العامة.

يتعلق المؤشر بمراجعة المجتمع المدني للطريقة التي تطبق بها الحكومات المادة رقم 5-3 من الاتفاقية. ويظهر مؤشر 2025 تعاضماً في تدخلات القطاع، حيث حدث مزيد من التدهور بدلاً من التحسن. وسجل ما يقارب 46 بلداً تراجعاً في أرقامه التي تبيّن فشل استبعاد دوائر صناعة التبغ عن طاولة صنع السياسات، والتفاعل معها على نحو غير شفاف، وقبول تبرعاتها، والتعاون معها في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتقديم المزايا لها. ومع ذلك، فقد حقق ما يزيد على ثلث عدد البلدان (34) تحسناً، وتعزيز الشفافية، ورفض التعاون مع قطاع صناعة التبغ، وانهاج إجراءات للتفاعل مع القطاع.

وازدادت تدخلات دوائر صناعة التبغ في جميع الدول، ولم تقاوم العديد من الحكومات هذه التدخلات، أو لم تنهض بالمهام المكلفة بها بالقدر الذي يكفي لتعزيز تدابير مكافحة التبغ والتقدم في تنفيذها. في حين أن الدول الأعضاء في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تتحمل واجب حماية سياساتها الصحية، بتطبيق المادة رقم 5-3 ومبادئها التوجيهية التي تمكّنها من حماية سياسات الصحة العامة من المصالح التجارية والمكتسبة الأخرى.

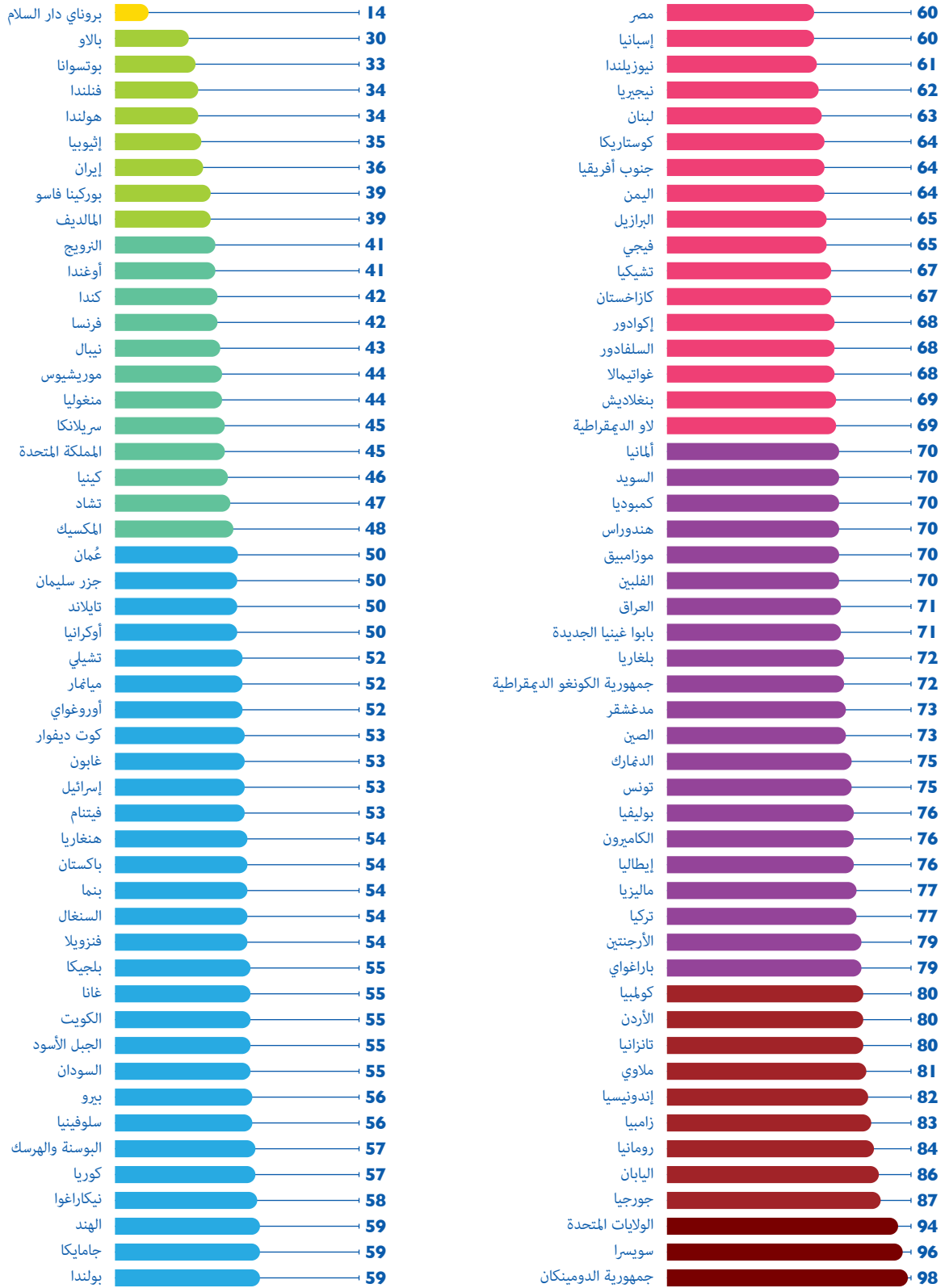
أجرى المؤشر العالمي لتدخلات دوائر صناعة التبغ (المؤشر) دراسة استقصائية لعدد 100 دولة، حيث وجد أن العديد من البرلمانيين ورؤساء الدول ووزرائها لا يضغطون بواجباتهم لحماية حق الإنسان في الصحة بموجب المادة رقم 5-3. إذ أقنعتهم دوائر صناعة التبغ بالاعتراض على تدابير مكافحة التبغ وتأخير تنفيذها، أو بتقديم مشاريع القوانين المناصرة لها، أو الترويج لصناعة التبغ بدلاً من تأييد التدابير المدعومة بالأدلة والمنقذة للأرواح من أجل تقليل كل أشكال تعاطي التبغ.

واستهدفت دوائر صناعة التبغ القطاعات غير الصحية بوجه خاص، واستدرجتها ومارست الضغط عليها، ويعزو ذلك جزئياً إلى غياب وعي هذه القطاعات لأهمية الحد من أشكال التفاعل مع قطاع صناعة التبغ لتقتصر حصراً على ما تقتضيه القواعد التنظيمية. وقد أدى غياب الشفافية في التعاملات مع قطاع صناعة التبغ وعدم رفض مساهماته إلى تفاقم هذا التدخل، وتقويض جهود حماية الصحة العامة وتنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

”النتائج التي خلّص إليها مؤشر هذا العام هي صيحة مدوية تذكّرنا بأن دوائر صناعة التبغ تنمادي في التدخل في سياسات الصحة على مستوى العالم، باستغلال الثغرات الموجودة في الحوكمة والشفافية. ومن ثم، يجب أن تتصرف الحكومات تصرفاً حاسماً لحماية الصحة العامة، بالتنفيذ الكامل للمادة رقم 5-3 من الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، وضمان الشفافية في كل التعاملات معها، ورفض تأثيرها بأي شكل من الأشكال. وهذا هو السبيل الوحيد الذي نستطيع به أن نضمن التقدم ونمنع حيل قطاع صناعة التبغ التي تهدف إلى تقويض تدابير مكافحة التبغ القائمة على أدلة.”

فينايك براساد Vinayak Prasad، منظمة الصحة العالمية

الشكل (1): الترتيب العام للبلدان بشأن تدخلات دوائر صناعة التبغ



النتائج الرئيسية

قدم ما لا يقل عن 10 حكومات تنازلات بشأن زيادة الضرائب. رضخت الأرجنتين وبنغلاديش وبلغاريا وجورجيا وإسرائيل ولبنان وبولندا والسويد وتونس وأوكرانيا لمساعي القطاع للتصدي للزيادات الضريبية. ومع ذلك، فقد نجحت عدة حكومات في استغلال الزيادات الضريبية كتدبير لمكافحة التبغ.

تعاون ما لا يقل عن 20 حكومة مع قطاع صناعة التبغ.

تعاونت الحكومات من خلال مذكرات التفاهم، والدورات التدريبية، وأنشطة إنفاذ القانون لمكافحة التهريب.

قَبِلَ أعضاء برلمانيون ووزراء ومحافظون القيام بزيارات دراسية لمنشآت شركات التبغ ممولة برعايتها. منشأة شركة فيليب موريس الدولية في سويسرا أكثر المنشآت شيوعاً التي تردد على زيارتها مسؤولون حكوميون رفيعو المستوى.

سمحت ست حكومات لبعثاتها الدبلوماسية بتأييد قطاع صناعة التبغ.

صناعة التبغ. تعرضت السفارة اليابانية فيما لا يقل عن سبعة بلدان (بوليفيا، وكمبوديا، ومصر، وإندونيسيا، ولبنان، ونيكاراغوا، وتانزانيا) لضغوط شركة اليابان الدولية للتبغ من أجل الترويج لأعمالها.

معظم البلدان ليس لديها سجل لجماعات الضغط التابعة

لدوائر صناعة التبغ. كما أن غالبية البلدان ليس لديها سجل للكيانات المرتبطة بالقطاع، ولا قواعد للإفصاح عن الاجتماعات معه. ويحتفظ 14 بلداً بسجل لجماعات الضغط.

لم تُنشر المادة رقم 3-5 في الوزارات. تندر المعلومات المتاحة في المجال العام حول جهود البلدان لرفع مستوى وعي الوزارات للمادة رقم 3-5.

أحرز 18 بلداً تقدماً في انتهاج تدابير جديدة، أو في تنفيذ

مبادئ توجيهية قطاعية بشأن المادة رقم 3-5. بيو هي

آخر دولة تُدمج المادة رقم 3-5 في تشريعاتها الوطنية لمكافحة التبغ، ليصل بذلك عدد البلدان إلى تسعة بلداً، في حين تتبّع البلدان الأخرى مجموعة قوانين أو مبادئ توجيهية أخرى لحماية سياسات الصحة من تدخلات دوائر صناعة التبغ.

حظرت أكثر من 20 دولة تبرعات قطاع صناعة التبغ.

دول تبرعات قطاع صناعة التبغ للحملات السياسية، أو فرضت قيوداً عليها. فقد حظرت بوتسوانا، وبلغاريا، وكندا، وإثيوبيا، وفرنسا، وإسرائيل، ولبنان، ونيجيريا، وأوكرانيا، وأوروغواي، وفنزويلا التبرعات السياسية.

حظرت 32 دولة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات

المتعلقة بالتبغ، ورفضت خمس دول مساهماتها. استهدفت دوائر صناعة التبغ الهيئات غير الصحية لتقديم التبرعات الخيرية، وأحكمت العتب بألويات الحكومات، وتوسّلت إلى الوزراء والبرلمانيين المستعدين للاستجابة له.

قاومت 45 دولة أقاويل قطاع صناعة التبغ بشأن التخفيف

من أثر ضرر التبغ، وحظرت السجائر الإلكترونية ومنتجات التبغ المسخن. ورُفعت الدعاوى القضائية في بنما والمكسيك لإلغاء الحظر. وأُحبطت جهود حظر النكهات في منتجات التبغ والنيكوتين في بلجيكا وفنلندا وإسرائيل.

أيد وشجع برلمانيون في 14 دولة صناعة التبغ.

قدم برلمانيون العديد من مشاريع القوانين المناصرة لقطاع صناعة التبغ، وقبلوا مساهماته التي أدت إلى تأخر إقرار القوانين، أو حاولوا دحض قوانين مكافحة التبغ، أو روجوا لتشريعات تعود بالنفع على القطاع.

التوصيات

عندما تتصرف الحكومات بأكملها للحد من أشكال التفاعل مع دوائر صناعة التبغ ليقصر حصراً على ما هو ضروري، ولتوحي الشفافية في تعاملاتها، فإنها تكون قادرة على الحد من تدخلاتها وعلى حماية الصحة العامة. وتجارب الدول التي نجحت في تنفيذ تدابير الحوكمة الرشيدة تقدم إلى الدول الأخرى نموذجاً لأفضل الممارسات التي توصلت إليها.

1. إشراك الحكومة بأكملها لتقييد تدخلات دوائر صناعة

التبغ. يتعين على الحكومة بأكملها أن تتخذ إجراءات مترابطة لوقف تدخلات دوائر صناعة التبغ وتطبيق المادة رقم 3-5، كما هو موضح في الإجراء النموذجي الذي اتخذته بيرو وبوتسوانا والبوسنة والهرسك وعدة بلدان أخرى.

2. انتهاج مبادئ توجيهية أو مجموعة قوانين بشأن المادة رقم

3-5 لكي تسري على كل المسؤولين الحكوميين. يجب أن يتضمن هذا البرلمانيين ورؤساء الدول والوزراء.

3. ضرورة زيادة مستوى الشفافية لتعزيز المحاسبة. عند

التعامل مع قطاع صناعة التبغ، سوف تحد الشفافية من تدخله وتساعد على محاسبة المسؤولين الحكوميين والقطاع. ويجب الإعلان عن كل أشكال التفاعل مع قطاع صناعة التبغ. كما يجب أن يُطلب من القطاع الإفصاح عن المعلومات، مثل نفقاته على أنشطة التسويق والضغط.

4. حظر المساهمات المقدمة من دوائر صناعة التبغ، بما فيها

الحملة السياسية. عندما تقبل الحكومات مساهمات دوائر صناعة التبغ، فإنها تجعل نفسها عرضة لتدخلاتها، كما اتضح في حالة البلدان التي قدمت تنازلات بشأن مكافحة التبغ.

5. التعامل مع كل أشكال تعاطي التبغ على أنها مضرّة. رفض

طلبات السماح بمنتجات نيكوتين أجدد لأنها تُضرّ بالسكان، وخاصة الأطفال.

6. طلب قطاع صناعة التبغ بدفع ضريبة على الخسائر البيئية.

رفض كل حملات التنظيف البيئية وأنشطة إعادة التشجير التي يقودها قطاع صناعة التبغ. وإقصاء القطاع من البرامج النموذجية للمسؤولية الممتدة للمنتجين.

7. وقف الحوافز الممنوحة لقطاع صناعة التبغ. يجب ألا يُعامل

القطاع معاملة تفضيلية، وألا يُمنح الحوافز أو الإعفاءات أو أي شكل من أشكال المزايا لإدارة شركاته، وهو ما يتعارض مع سياسة مكافحة التبغ تعارضاً مباشراً.

8. رفض كل أشكال التعاون والشراكة مع قطاع صناعة التبغ.

تُضرّ الحكومات بوضعها عندما تتعاون أو تشارك مع قطاع صناعة التبغ من خلال اتفاقات غير ملزمة. لذا يجب ألا يكون هناك أي تعاون بين الحكومات والقطاع.

9. تغيير الصورة الطبيعية لأنشطة قطاع صناعة التبغ. قطاع صناعة

التبغ لا يشبه أي قطاع آخر، إذ تتعارض أعماله الأساسية مع حقوق الإنسان وتقوض الأهداف المتعددة للتنمية المستدامة. حظر أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات المتعلقة بالتبغ. ورفض كل الزيارات الدراسية لمنشآت قطاع صناعة التبغ.